



مركز قطر للمال PMI™

شركات القطاع الخاص القطري تبدأ عام 2020 بتفاؤل

بحسب قراءة مؤشر PMI الرئيسي، ويتم قياس ذلك عن طريق احتساب المتوسط المرجح لخمسة مؤشرات هي الطلبات الجديدة (30%) والإنتاج (25%) والتوظيف (20%) ومواعيد تسليم الموردين (15%) مع عكس المؤشر) ومخزون المشتريات (10%)، وهو مصمم ليقدم لمحة شهرية عن أوضاع الاقتصاد المحلي برقم واحد.

وفي ديسمبر، تراجع مؤشر PMI بشكل طفيف من أعلى مستوى له خلال تسعة أشهر من 49.4 نقطة إلى 48.7 نقطة في يناير، ومع ذلك فقد سجل أعلى مستوى له مقارنة بالربع الثاني والثالث والرابع من العام 2019. وكان مستوى اتجاه الدراسة على المدى الطويل بـ 49.9 نقطة معادلاً لـ 2.6% والتي تمثل نسبة النمو السنوية للاقتصاد غير المرتبط بالنفط.

وتعكس القراءة التفصيلية لشهر يناير مدى تحسن القدرة الإنتاجية وارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض الطلبات الجديدة بشكل طفيف، ويتناسب أكثر من نصف الانخفاض في قراءة مؤشر PMI لشهر يناير إلى مواعيد تسليم الموردين (-0.4 نقطة)، التي أشارت إلى أن سلاسل التوريد لم تكن مشغولة بشكل كامل وأنه كان هناك احتمال لتحقيق نشاط أكبر عند المضي قدماً. واتضح هذا التحسن في القدرة الإنتاجية بانخفاض تكاليف الشراء والعمل، وتقليص أعداد الموظفين، ومواصلة الخصم على أسعار السلع والخدمات. وكان الانخفاض الآخر في المؤشر الرئيسي في الطلبات الجديدة (-0.3 نقطة). كما ارتفع الإنتاج بشكل إيجابي إلى أعلى مستوى له منذ تسعة أشهر في يناير 2020، مدفوعاً بالتحسن في قطاعي الإنشاءات والخدمات. يتم حالياً إنجاز الأعمال المتراكمة بأسرع وتيرة مسجلة في خمسة أشهر، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى تحسن القدرة الإنتاجية.

أظهرت المجموعة الأولى من بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات لعام 2020 بأن شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة كانت متفائلة بخصوص توقعات الإنتاج في بداية العام. وتتوقع أكثر من ثلثي الشركات المشاركة في الدراسة نمواً في نشاط الأعمال خلال الإثني عشر شهراً القادمة بالمقارنة مع 3% فقط من الشركات توقعت انخفاضاً في نشاط أعمالها. وتعزز مستوى الثقة الإجمالي بشكل ملحوظ منذ شهر ديسمبر وكان أعلى من اتجاه الدراسة لثلاث سنوات. واقتربت التوقعات المتفائلة بتحقيق قراءات مرتفعة في الإنتاج وينعكس ذلك من خلال المستويات القياسية التي تم تسجيلها والتي لم تحدث منذ بداية العام 2019.

وتعززت توقعات النشاط التجاري في القطاعات الرئيسية الأربعة التي تمت مراقبتها في شهر يناير. وكان مستوى الثقة هو الأعلى في قطاع البيع بالجملة والتجزئة، وكذلك قطاعات الإنشاءات والتصنيع والخدمات على التوالي. وقد نجم ذلك الارتفاع في مستوى الثقة عن خطة الإصلاح المستمر، حيث صنف مشروع البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال 2020 قطر ضمن قائمة أفضل عشرين دولة تتوفر فيها البيئة الملائمة لممارسة الأعمال.

يتمّ تجميع مؤشرات مدراء المشتريات لدولة قطر من الردود على الدراسة من لجنة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بمجال الطاقة وذلك وفقاً لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

كما أظهرت بيانات شهر يناير بأن ظروف الأعمال التجارية ظلت مستقرة بشكل عام وكانت قريبة من الارتفاع الأخير المحقق في شهر ديسمبر،

النتائج الأساسية

ارتفاع حادّ لمؤشر الناتج
المستقبلي في يناير

مؤشر نشاط الأعمال الحالي يحقق
أعلى مستوى له في تسعة أشهر

انخفاض متواصل في تكاليف
المدخلات والنواتج

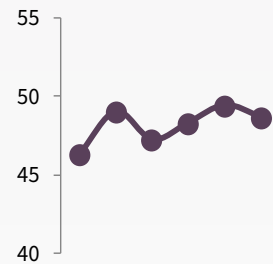
مركز قطر للمال PMI

يناير

48.7

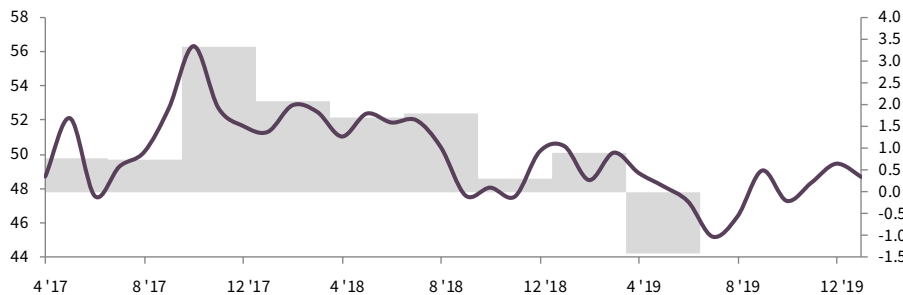
ديسمبر: 49.4

آخر ستة أشهر



مركز قطر للمال PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي

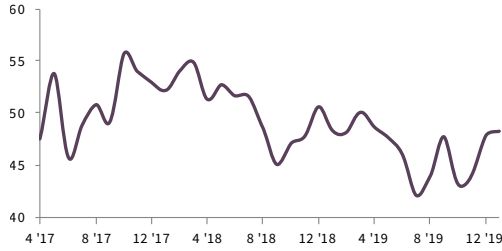


المصمم: مركز قطر للمال IHS Markit، ل. جهاز التخطيط والاحصاء بـ دولة قطر

مؤشر الإنتاج

مؤشر الإنتاج

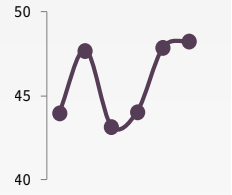
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر الإنتاج يحقق أعلى مستوى له منذ تسعة أشهر في بداية 2020

ارتفع مؤشر الإنتاج للمرة الخامسة على التوالي في ستة أشهر في يناير محققاً أعلى ارتفاع له منذ تسعة أشهر. وأشار ذلك إلى عودة زخم النمو في القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في بداية العام 2020.

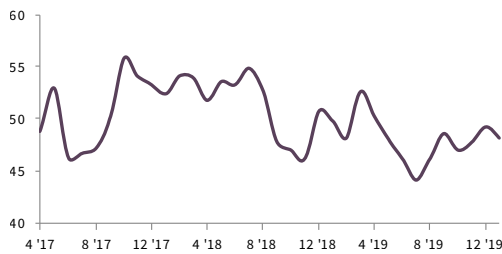
آخر ستة أشهر



مؤشر الطلبات الجديدة

مؤشر الطلبات الجديدة

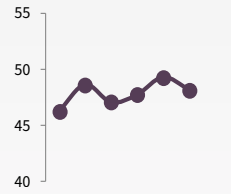
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



الأعمال الجديدة متماشية مع الاتجاه السائد في 2019 في شهر يناير

انخفض مؤشر الطلبات الجديدة بشكل طفيف عن المستوى المسجل في شهر ديسمبر، بعد تعديله وفق العوامل الموسمية. وكان ذلك متماشياً بشكل عام مع القراءة المتوسطة المسجلة خلال العام 2019 ككل.

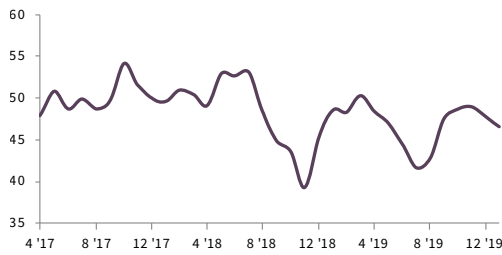
آخر ستة أشهر



مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

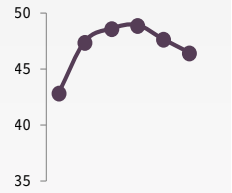
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



الشركات تنجز الأعمال المتراكمة غير المنجزة بوتيرة هي الأسرع منذ أغسطس الماضي

شهد مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة المعدل موسميًا انخفاضاً إضافياً في شهر يناير وكان أقل من المتوسط على المدى الطويل البالغ 48.2 نقطة. ويشير الانخفاض على أساس شهري في المؤشر إلى أنّ الشركات أنجزت الأعمال المتراكمة بمعدل أسرع قليلاً في بداية العام، والأسرع منذ شهر أغسطس الماضي.

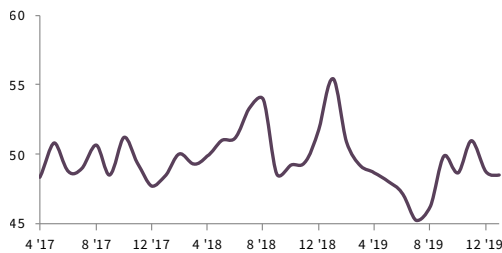
آخر ستة أشهر



مؤشر التوظيف

مؤشر التوظيف

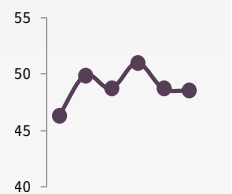
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر التوظيف يواصل الانخفاض في شهر يناير

تشير بيانات شهر يناير إلى أنّ شركات القطاع الخاص القطري غير المترتبة بالطاقة واصلت تقليص أعداد موظفيها. وكانت قراءة مؤشر التوظيف المعدل موسميًا أقل من 50.0 نقطة للشهر الثاني على التوالي ولكنها ما زالت تشير إلى معدل انخفاض طفيف.

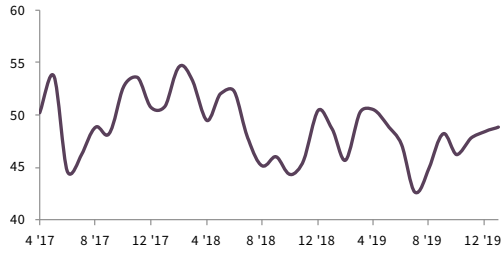
آخر ستة أشهر



مؤشر عروض الشراء

مؤشر عروض الشراء

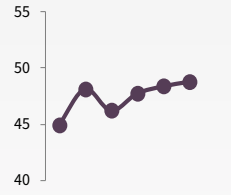
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر عروض الشراء يسجل أعلى ارتفاع له منذ ثمانية أشهر

بما يتماشى مع النمط الملحوظ لمؤشر الإنتاج، ارتفع مؤشر عروض الشراء المعدّل موسميًا للمرة الخامسة في ستة أشهر في شهر يناير. وأشار هذا الارتفاع إلى الزخم التصاعدي في النشاط الشرائي لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر في بداية العام 2020.

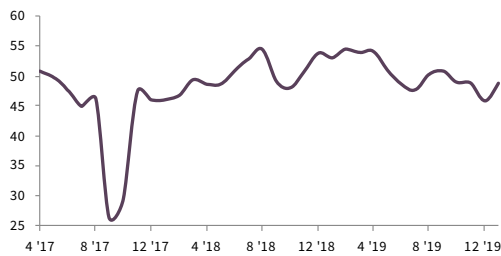
آخر ستة أشهر



مؤشر مواعيد تسليم الموردين

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

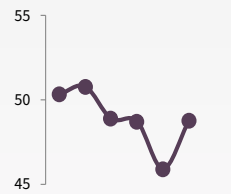
معدل موسميًا، < 50 = مواعيد أسرع منذ الشهر الماضي



استمرار إطالة مواعيد تسليم الموردين

ارتفع مؤشر مواعيد تسليم الموردين المعدّل موسميًا في شهر يناير، معوضًا الانخفاض المسجل في نهاية العام 2019. وتشير الأرقام الأخيرة إلى أنّ مواعيد تسليم الموردين طالت بشكل إضافي ولكنها كانت أقل من المعدّل المسجل في شهر ديسمبر.

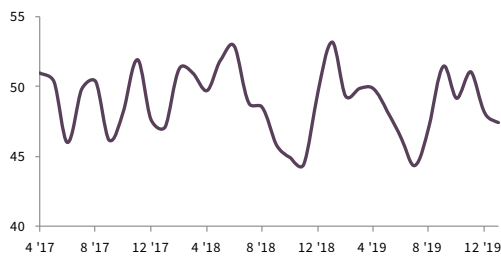
آخر ستة أشهر



مؤشر المخزون من المشتريات

مؤشر المخزون من المشتريات

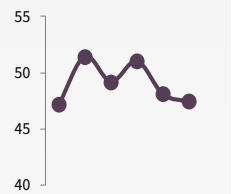
معدل موسميًا، < 50 = نمو منذ الشهر الماضي



نفاذ المخزونات بمعدل أسرع في خمسة أشهر

ظلّ مؤشر المخزون من المشتريات المعدّل موسميًا أقل من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في شهر يناير، مشيرًا إلى جولة أخرى من تخفيض المخزون في شركات القطاع الخاص غير المرتبطة بالطاقة. وكان معدل تصريف المخزونات هو الأعلى منذ شهر أغسطس الماضي.

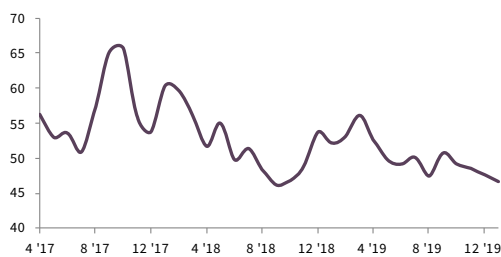
آخر ستة أشهر



مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

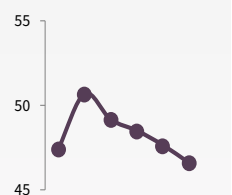
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



الضغط على التكاليف ينخفض بشكل إضافي في بداية العام 2020

انخفض مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج موسميًا للشهر الرابع على التوالي في يناير إلى ثاني أقل مستوى له منذ السلسلة التي بدأت في شهر أبريل 2017. ويشير ذلك إلى انخفاض الضغوط الإجمالية على التكلفة في شركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة.

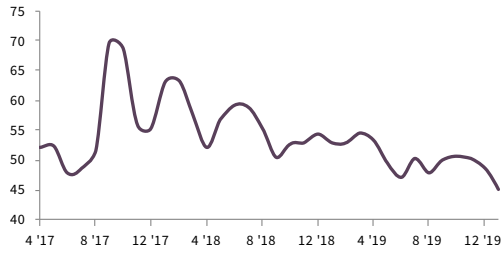
آخر ستة أشهر



مؤشر أسعار الشراء

مؤشر أسعار الشراء

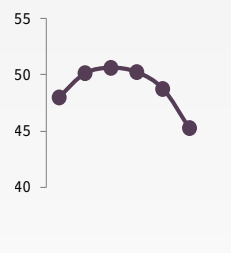
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



الدراسة تسجل انخفاضًا في أسعار الشراء

استمرت الشركات المشاركة في الدراسة في ذكر انخفاض متوسط تكاليف الشراء في شهر يناير. بالإضافة إلى ذلك، حقق مؤشر أسعار الشراء المعدل موسميًا انخفاضًا قياسيًا، مشيرًا إلى الانخفاض الأسرع منذ بدء الدراسة في أبريل 2017.

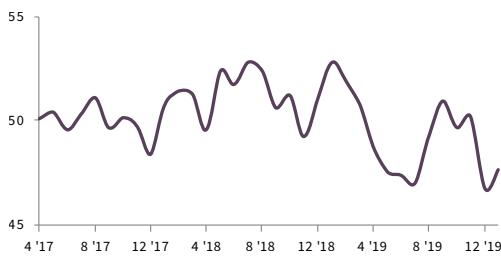
آخر ستة أشهر



مؤشر تكاليف الموظفين

مؤشر تكاليف الموظفين

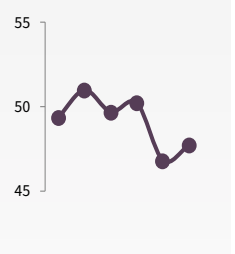
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



انخفاض الأجور والرواتب بشكل إضافي في شهر يناير

أشارت بيانات الدراسة إلى مزيد من الانخفاض في متوسط تكاليف العمل في شهر يناير، مسجلة الانخفاض الثامن في الأشهر العشرة الماضية. ومع ذلك، تراجع معدل الانخفاض منذ شهر ديسمبر.

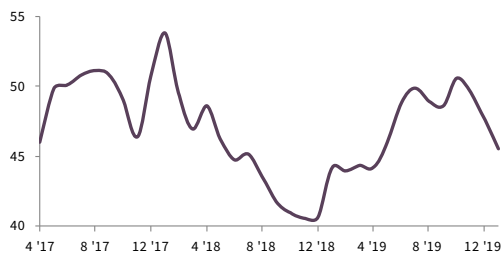
آخر ستة أشهر



مؤشر أسعار الإنتاج

مؤشر أسعار الإنتاج

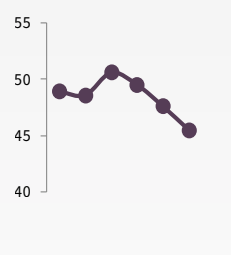
معدل موسميًا، < 50 = تضخم منذ الشهر الماضي



تحقيق أعلى معدل للخصم منذ شهر أبريل 2019

أفادت شركات القطاع الخاص غير المرتبطة بالطاقة إلى انخفاض إضافي في متوسط أسعار البيع في شهر يناير. بالإضافة إلى ذلك، كان معدل الخصم الأسرع منذ شهر أبريل. باستثناء شهر أكتوبر 2019، انخفضت الأسعار كل شهر منذ شهر فبراير 2018.

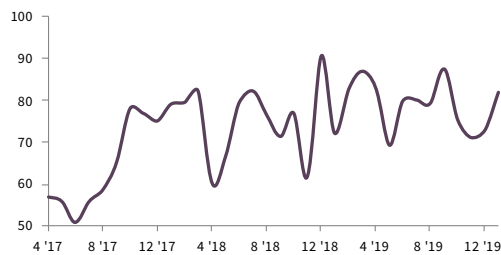
آخر ستة أشهر



مؤشر النشاط المستقبلي

مؤشر النشاط المستقبلي

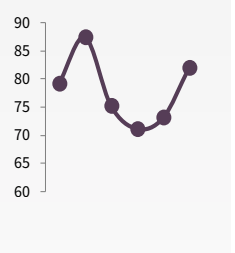
معدل موسميًا، < 50 = نمو متوقع خلال الـ 12 شهرًا المقبلة



توقعات أقوى لنشاط الأعمال التجارية منذ شهر سبتمبر الماضي

كانت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة متفائلة بخصوص توقعات الإنتاج في بداية العام 2020. وتوقع أكثر من ثلثي الشركات المشاركة في الدراسة نموًا في وحداتهم (67%)، بالمقارنة مع 3% من الشركات توقعت حدوث تراجع. هذا، وتراجع مؤشر النشاط المستقبلي بشكل حاد إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر، لكنه ظل أعلى بكثير من المتوسط المحايد 73.7 نقطة.

آخر ستة أشهر



الاتصال

مركز قطر للمال

القسم الاستشاري الاقتصادي
+974 4496 7777
qatarpmi@qfc.qa

IHS Markit

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
+44 1491 461 065
trevor.balchin@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
+1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر للمال من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يناير 2020 في الفترة من 13-28 يناير 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بمركز قطر للمال لمجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index™" و "PMI™" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ومركز قطر للمال باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.